

إعلام

سلسلة الرواتب في «كلام الناس»

والشماس أنه لا يجوز لهيئة أن تتكلم بأرقام تتجاوز المطالب المباشرة بزيادة الراتب. سألوا: من يفعل ذلك؟ ويجيبون: «نحن نملك الصورة الشاملة للهدر والفساد والانهيال الاقتصادي الذي يوصلنا إليه السياسيون الساعون للتמיד لأنفسهم».

في المقابل، بدأ المعلمون راضين عن أداء غريب ومحفوظ «الذين عرفا كيف يستخدمان الحجة للرد على أضرار الهيئات الاقتصادية وجميع السياسيين، فالشباب بيضوها وما قضروا»، بحسب تعبير إحدى المعلمات الناشطات.

أثنى البعض على ملاحظة غريب في بداية الحلقة حين رفض الفصل بين مجلس النواب ووزير التربية رداً على سؤال: «مسؤولية من إعطاء الإفادات المدرسية؟» إذ اقترح أن يكون هناك خياران للجواب: هيئة التنسيق والسلطة السياسية، ما يعني جمع النسب التي نالها كل من الوزير ومجلس النواب، لتصبح 67,3% يحتملون السلطة المسؤولية مقابل 32,7% يحتملون المسؤولية لهيئة التنسيق.

المعلقون من المعلمين لم يكن لهم ماخذ كبيرة على إدارة غانم للحلقة، إلا أن بعضهم أخذ عليه قبوله بإعلان موقف أحد المتعاقدين الذي بعث له برسالة يقول فيها لمحفوظ: «طهر نبيك قبل أن تحكي عن المتعاقدين»، وجاء ذلك رداً على تناول محفوظ للمتعاقدين، إلا أنه عاد وأوضح أنه قصد عدم جواز احتساب المتعاقدين ضمن الهيئة التعليمية عند الحديث عن توزيع عدد الأساتذة إلى عدد التلامذة، ففي ذلك ظلم كبير، لا سيما أن البعض لديه ساعة أو ساعتين ورأى محفوظ أن الطبقية السياسية تتحمل كل المسؤولية، فهي التي ضحت بالطالب وأخذت البلد إلى الهاوية. وأشار إلى أن هيئة التنسيق تعطي مثلاً راقياً وديموقراطياً للطلاب، لكونها لم تحرق دواليب ولم تقطع الطرقات.

النيابية الفرعية الثانية برئاسة النائب جورج عدوان وليس في الدرجة 15، كما قال يوسف. وعلق المعلمون: «معلومات غازي يوسف مغلوطة ولا تزال هي هي، رغم التوضيحات السابقة التي أعطيت له».

نجح الشماس ويوسف في استفزاز جمهور المعلمين الذين رأوا في الحلقة فرصة لتصويب البوصلة عند بعض القواعد التي فقدت الثقة بهيئة التنسيق، عساها تعيد الزخم إلى التحرك، وخصوصاً أن «الصراع تاريخي بين الشعب والسارقين،

التجمع «النافذ» لا يزال في الميدان وينصب نفسه بديلاً من الدولة

ولن ينتهي بحلقة تلفزيونية». وفي أثناء عرض البرنامج، انهال «الفايسبوكيون» بعبارات الغضب، واصفين الشماس بـ«الوقوف» و«الحقود» و«المهزج» و«فالتة أعصابو» و«يناقض نفسه» وغير متوازنين.

استغربوا كيف يقول إن رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي حنا غريب ورئيس نقابة المعلمين نعمة محفوظ شوها سمعة الأساتذة في لبنان، وأن يدعو إلى تفعيل الرقابة على أفراد الهيئة التعليمية لكونهم لا يعملون ولا يذهبون إلى صفوفهم، وأن يعطي النقابيين دروساً في التربية حين يقول لهما إن «كلام التربويين يجب أن يكون هادئاً».

الطامة الكبرى، بالنسبة إليهم، كانت في آخر الحلقة حين رأى يوسف

فانت الحاج

لم تكن مكاشفة اقتصادية . سياسية على طاولة برنامج كلام الناس بين نواب وممثلين عن الهيئات الاقتصادية وهيئة التنسيق النقابية، كما أراها مرسل غانم، لأن أباً من الفريقين لم يكن منفتحاً على الاقتناع برأي الآخر، فيما كانت الحلقة تعيد عملياً النقاش إلى النقطة الصفر، وكأنه لم تمر 3 سنوات على التحرك. ربما كانت مكاشفة مع الجمهور، إذ فضحت مرة جديدة سطوة تجمع أصحاب الرساميل الذي كان متمثلاً في الحلقة برئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس. فالتجمع «النافذ» أظهر، وإن غاب الكباش المباشر مع هيئة التنسيق في المرحلة الأخيرة، أنه لا يزال في الميدان ولا يزال يُعلن أن «الأمر لي» وأنتنا «نطاع ولا نطيع» وينصب نفسه بديلاً من الدولة والأكثر حرصاً على سلامة الاقتصاد اللبناني. استعادة الخطاب التهويلي جعلت أحد المعلمين يعلق على مواقع التواصل الاجتماعي «يا جماعة والله تسمية حبتان المال قليلة عليهم، لأن الحيتان رحيمة. هؤلاء أسماك قرش أو أسماك بيرانا تنهش من لحم الشعب اللبناني».

لم يتوقف الشماس، على مدار الحلقة، عن محاولة أخذ قضية سلسلة الرتب والرواتب إلى التهريج، في محاولة للتهرب من الإضاءة على وجع الناس، وساهم مع الضيف الثاني النائب غازي يوسف في «تسخيف» التحرك أمام الرأي العام. الأخير طلب من هيئة التنسيق النقابية أن تكون واقعية في التعاطي مع ملف السلسلة، لافتاً إلى أن وزير التربية الياس بو صعب جزها إلى التصعيد. وحذر من إفلاس البلد إذا لم تعالج الأرقام في السلسلة. في الواقع، حاول يوسف، بحسب المعلمين، تضليل المشاهدين، وخصوصاً حين تحدث عن الراتب التقاعدي للمدير العام وعن بداية راتب المعلم في المرحلة «الأساسية» الذي يعين في الدرجة 9 بحسب السلسلة التي أعدتها اللجنة

بيروت صائب كلش متابعة مسالة أعطال الكهرباء. يقول كلش إن حايك طلب من فريق الصيانة الذي توجه منذ أيام إلى مبنى المؤسسة الرئيسي لتسلم المعدات والبضائع اللازمة لصيانة خطوط التوتر العالي في الأونيسكو، أن يغادروا المبنى إن هم سُئِلوا عن أسمائهم؛ لأن الدخول والخروج من مبنى المؤسسة هو مسؤولية الإدارة، وليس مسؤولية المياومين. ويروي كلش أن المياومين السابقين سألوا بالفعل أفراد الفريق عن أسمائهم والمعدات التي سيخرجونها من المخازن، فنفذ الفريق تعليمات المدير العام وانسحب فوراً. يستنتج كلش أن «هناك من يريد أن تتفاقم الأعطال» ليفرض معالجة شاملة للأزمة. وريثما تصل الأمور إلى المرحلة تلك، تنقطع الكهرباء لمدة خمس ساعات في الأحياء النيروتية المذكورة مقابل كل ساعة تغذية، بحسب كلش.

«لا اتصالات سياسية لحل أزمة الكهرباء» حتى الآن، يقول أحد الوسطاء العاملين لحل الأزمة، مشيراً إلى أن إدارة المؤسسة تريد «زيادة الضغط، من أجل التوصل إلى حل للمسألة كلها». يروي المصدر نفسه أنه عمل على حل عبر مجلس الخدمة المدنية، بقضي بتوصل إدارة المؤسسة ولجنة المياومين السابقين إلى رقم تسوي للشواغر في ملاك المؤسسة، بدل ذلك الذي جاء في مذكرة الإدارة إلى «مجلس الخدمة»، والذي حددت فيه المؤسسة حاجتها من العمال في الفئات الرابعة وما دون بـ879 موظفاً. وأبدى الوسيط تخوفه من وجود إرادة سياسية تمنع أي تسوية لأسباب تتعلق بتناقص الحصص من «التوظيف الانتخابي» في المؤسسة إلا أن مصادر مؤسسة كهرباء لبنان كررت أنها لا تسعى إلى زيادة الضغط، فهي وموظفوها هجروا من مقار عملهم بسبب احتلالها من عمال شركات مقدمي الخدمات، وبالتالي لا يجوز مطالبة الإدارة بالمرونة، في حين أن المتعنت هو من يمنع هذه الإدارة من العودة إلى مكاتبها وممارسة أعمالها.

«ترفع ملاك المؤسسة وفقاً للمادة 116 من المرسوم 98/13537»، مستتنية من الإضراب عمال الاستثمار في معامل الإنتاج ومناوبي التنسيق في مديرية النقل والمناوبين في محطات التحويل الرئيسية. ورأت النقابة أن «ما يحدث للمؤسسة منذ واحد وعشرين يوماً، (في ظل) الصمت الرهيب واللامبالاة لجميع المسؤولين والسياسيين»، يُحدث بالغ الضرر بالمرفق العام الحيوي، ويهدد لقمة عيش مستخدميها.

في ظل «النأي بالنفس» عن أزمة الكهرباء على المستوى السياسي، وتسليم القوى الأمنية بالعجز عن إنهاء تمرد المياومين السابقين، و«رفع المسؤولية» من طرف الإدارة المعنية، يحاول مختار محلة المصيطبة في



30

الف مسافر

هو عدد المسافرين من مطار بيروت الدولي وإلى في اليوم الواحد، بحسب وزير السياحة، ميشال فرعون، الذي قال إن «سعة المطار بلغت ذروتها في العام الجاري»، إذ «شهد المطار في الأشهر الأخيرة نمواً واضحاً في حركة المسافرين، بالتزامن مع إجراءات أمنية استثنائية، ما أدى إلى بعض التأخير الذي اشتكى منه المسافرون». رأى فرعون أن الواقع المذكور «يدفعنا إلى ضرورة البدء بالتخطيط لتوسيع المطار أو لإنشاء مطار آخر»، مقدراً ما تقوم بها وزارتا الداخلية والأشغال ومديرية الطيران المدني من إجراءات في هذه الفترة التي تشهد «ضغطاً استثنائياً». أوضح فرعون أن «أشهر حزيران وتموز وآب شهدت زيادة بأكثر من 25% من نسبة الوافدين مقارنة بالعام الماضي، ما يعني أنه يستوجب الاهتمام ومبادرة الحكومة إلى إجراء إصلاحات» ذات صلة.

اليوم لا يزال الهدف غير محدد. لا يخافون على القلعة طالما أنها بيد أفراد العائلة الشهابية، تقول مي: «لا أحد من الغرباء يشتري هنا. تأتينا عروضات من أجل البيع لكن لا أحد يبيع لخارج العائلة». هذا القرار لم ينتج من عبث إذ أن التاريخ نفسه علمهم أن لا يكرروا الخطأ ذاته. تروي سهي شهاب أن «قلعة راشيا كانت ملكاً للشهابيين وكانوا يقطنون فيها لكن عندما غادروها لم يتبق فيها أحد فأخذتها الدولة».

تاريخ آل شهاب وتاريخ المنطقة بكاملها التي حكمت فترات طويلة من هذه القلعة، في خطر. الدولة مطالبة على وجه السرعة بأن تنقذ هذا التاريخ البالغ الأهمية. سواء كان ملكاً خاصاً أم ملكاً عاماً تنتفي الملكية هنا ليسيطر التاريخ من أجل أن يحافظ على المكان وذاكرته. «كنا جدودنا بصفتي أمير شهابي» هكذا ينهي منذر حديثه لكنه يصر على ذكر شعار الشهابيين (الأسد المقتد والأرنب الطليق) المحفور على مدخل القلعة: «عندما يحكم الشهابي يكون القوي مقتد والضعيف طليق، وهذا يرمز إلى العدالة».



كانت كلفة الترميم 6 مليون دولار أما اليوم فالكلفة أكبر بكثير (الأخبار)

ويؤلف هم أفضل من يمكن أن يؤتمن للمحافظة عليها. تشير كارلا إلى «وجود حلول عدة يمكن طرحها في هذا الصدد إذا وضع مشروع جدي للترميم والتأهيل». كذلك فإن تنظيم السياحة إلى القلعة يمكن أن

يمنع انهيار بعض الجدران، على أن يصار لاحقاً إلى تأهيل القاعات والغرف إلا أن الأموال لم تتوفر». من جهتها تشكو مي زوجة منذر، تعامل الدولة مع أسبب الأمور «طبعت وزارة السياحة ملصقات عن بلدة حاصبيا تضم نبذة عن السرايا الشهابية، عندما أذهب إلى الوزارة كل فترة لأخذ كمية من أجل توزيعها على السياح الذين يقصدونها يتحول الأمر إلى عملية شحاذة». حجة الدولة الأساسية هي أن القلعة ملك خاص وبالتالي فإن عملية ترميمها تحتاج إلى اتفاقات. هذه الحجة تسقط عندما تظهر رغبة المالكين الكبيرة بالحفاظ على تاريخ عائلتهم الخاص وتاريخ لبنان. هؤلاء ما انفكوا يناشدون الدولة أن تنقذ هذا الصرح ويعترفون أن دعوتهم هذه لا تعني أنهم سيخرجون من القلعة «عليهم أن يرمموها ونحن قاطنون فيها، لا نريد أن نخرج»، لتقاطع مي الحديث «منذر روحو معلقة بالسراي مستحيل يطلع منها». ما تعتبره الدولة عائقاً هو على العكس ميزة جاذبة: أن يروي لك «أمير» تاريخ «منزله» وأجداده، ما يشكل قيمة إضافية لتاريخية هذه القلعة.

بنة